تأثير الجباية المحلية على التنمية المحلية للبلديات

The effect of local fiscality on the local development of municipalities

ط.د/ سويسي أحلام *
مخبر الاصلاحات الاقتصادية المدرسة العليا للتجارة
العليا للتجارة

ط.د/ زغلول آمنة
مخبر الاصلاحات الاقتصادية المدرسة

المدرسة العليا للتجارة الجزائرالمدرسة العليا للتجارة الجزائر
amina.esc@gmail.comsouici.ahlem@yahoo.com

تاريخ الاستلام:31 /2021/07 **تاريخ القبول:**2021/10/30 **تاريخ النشر:** 26 /2022/26

ملخص

للبلديات طرق تمويل مختلفة إلا أن أهم مورد لها يتمثل في الضرائب والرسوم المحلية وهو ما يعرف بالجباية المحلية، إذ أن اعتمادها في تغطية نفقاتها وتحقيق التنمية المحلية على هذا المورد أدى إلى خلق فجوة بين البلديات المختلفة في الوطن الواحد نتيجة تمركز المؤسسات في بلديات على حساب بلديات أخرى، وهو ما أدى بدوره إلى تفاوت الحالة الاجتماعية بين البلديات وهو ماتمّ ملاحظته من خلال دراسة بلديتي بني مسوس وشراقة، لذا لابد على البلديات أن تعمل على ايجاد بديل عن الجباية المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على الاعانات المقدمة من قبل الدولة والتي لا يمكنها تغطية كل متطلبات السكان المحليين.

المصطلحات المفتاحية:جباية محلية؛ تنمية محلية؛ طرق التمويل.

تصنيف JEL : H71, H3

Abstract:

Municipalities have different financing methods, but the most important resource is the local taxes and fees. The fact that their dependence on covering their expenses and achieving on this resource has created a gap between the various municipalities in the same country, due to the concentration of institutions in municipalities at the expense of others, which was observed between the municipalities of Beni Messous and Sheraga, so the municipalities must to find a substitute for local taxation to achieve self-sufficiency without relying on subsidies provided by the state that cannot cover all the requirements of the local population.

Keywords: Local fiscality, local development, financing methods.

Jel Classification Codes:H71, H3

***المؤلف المرسل: سويسي أحلام، الإيميل المهني:** souici.ahlem@yahoo.com

مقدّمة

ظهرت فكرة التنمية المحلية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين لمواجهة بعض أوضاع التخلف في القطاع الريفي، عن طريق تنفيد بعض المشروعات الإصلاحية في القرى، ثم أصبحت حركة انسانية تستهدف النهوض بالريف والحضر على أساس تكامل الجهود الذاتية للمجتمع والمنظمات التطوعية والجهود الحكومية للعمل فيما يتصل بتحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وترتيبها حسب أولويات يتفق عليها، وتنفيد المشروعات التي يختارونها على أساس الامكانيات المتاحة.

وللجماعات المحلية بصفة عامة والبلديات بصفة خاصة دور فعال في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها المسؤول الأول عن تحقيقها في أقاليمها الخاصة، إذ تعتمد هذه التنمية بالدرجة الأولى على التمويل المحلي، فالبلديات تحتاج إلى موارد ثابتة وكافية لتغطية نفقاتها المختلفة والتي تضمن لها نجاح دورها في النهوض الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي فكلما زادت الموارد وحسن استخدامها زادت فعالية البلديات في تحقيق التنمية المحلية؛ غير أن البلديات تعتمد بالدرجة الأولى في تمويلها على الجباية المحلية فهي تعد المورد الأساسي لها مما أدى إلى خلق مشاكل في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها التنموية، خاصة بالنسبة للبلديات التي لا يتواجد فيها عدد معتبر من المؤسسات – باعتبار الجباية المحلية أساسها الضرائب والرسوم المطبقة على المؤسسات المتواجدة في حيّزها الجغرافي – وبالتالي هناك تفاوت في الايرادات المحلية، فمما سبق يتبادر طرح الاشكالية التالية: **ما هي انعكاسات اعتماد البلديات على الجباية المحلية كمصدر رئيس لايراداتها، على التنمية المحلية؟**

وللاجابة على الاشكالية فقد شملت هذه الورقة البحثية أربعة (04) محاور، وهي كالتالي:

- المحور الأول: التنمية المحلية.
- المحور الثاني: طرق التمويل المحلي للبلديات.
- المحور الثالث: دراسة مقارنة بين بلديات متفاوتة الحالة الاجتماعية في ولاية الجزائر.
- المحور الرابع: هندرة تحصيل موارد البلديات في المملكة العربية السعودية من خلال برامج تخصيص الأنشطة البلدية (بلدية بريدة نموذجا)

المحور الأول: التنمية المحلية

يقصد بالمحلية المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، وهذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المحلية الناتجة عن التقسيم الاداري (الدّوائر والمقاطعات والبلديات)، ويمكن أيضا أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية كالقبيلة والعشيرة[1].

أولا: مفهوم التنمية المحلية

يعرف P.Nelson Reidتنمية المجتمع المحلي باعتبارها جماعة من الناس يعيشون بالبدء في القيام بعمل جماعي لتغيير ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وتحسين أوضاعهم البيئية.[2]هذا التعريف يؤكد على أهمية التنمية من خلال المعايشة مركزا على أنّ التنمية المحلية تعتمد على الجهود الذّاتية لتحسين الأوضاع المجتمعية في ضوء أهداف متعارف عليها.

وفي نفس السِّياق قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية على أنّها:" العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحليةومساعدةهذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمم والمساهمة في تقدمها."[3]فالتنمية المحلية بهذه الصياغةهي مجموعة من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها وهي عملية توحد الجهود المتنوعة لإحداث تغيير في الأوضاع السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

ثانيا: مؤشرات التنمية في المجتمع المحلي

بناءً على ما سبق عرضه نحاول هنا النزول إلى الواقع للدراسة الكمية لمؤشرات التنمية، حيث حاول كل منBacon &Beckerman استخدام المنهج العلمي الذي يعتمد على بعض المؤشرات مثل: الدخل الحقيقي، كمية الاستهلاك، الانتاج السنوي ...إلخ، وفيما يلي نعرض بعض المؤشرات الدالة على التنمية في الدول النامية، وذلك على ضوء الكتابات التي تعاملت مع الموضوع على أن يؤخذ بعين الاعتبار أنّ تبني هذه المؤشرات لا يُعدّ هو المؤشر الحقيقي للتقدم والتخلف، إنما تختلف هذه المؤشرات من مجتمع إلى آخر، بل وفي نفس المجتمع من وقت إلى آخر.[4]

الجدول رقم (01):مؤشرات التنمية المحلية

المؤشرات	أشكالها	مظاهرها
المؤشرات الاجتماعية	الأسرة	– مدى توفر الاحتياجات الأساسية للأسرة كالغذاء (بدرجة عالية، متوسطة، منخفضة) ، الملبس والمأوى (غير ملائم، متوسط غير ملائم). – معدلات الانجاب (مرتفع، متوسط منخفض). – نسبة الوفيات أثناء الولادة، في سن العشرين والوفيات في سن الستين (مرتفع، متوسط، منخفضة). – معدّل الطلاق لكل 10000 نسمة (مرتفع، متوسط، منخفضة). – معدل حالات الاجهاض لكل 10000 أسرة (مرتفع، متوسط، منخفضة). – أسباب الوفاة بالنسبة المئوية لكل فئة في المجتمع (يحلل كيفيا). – معدل وفيات الأطفال (مرتفع، متوسط، منخفضة).

		– المعونات التي تدفع للأسرة مقدرة بالعملة السائدة في المجتمع.
	السكن	–معدّل الاكتظاظ في السكن (مزدحم جدّا، مزدحم، متوسط، مناسب، غير مزدحم). –نسبة السكن الخاص إلى العام. –نسبة السكن المستقل على السكن المشترك. – عدد المنازل المبنية سنويا. –مدى معاناتالمجتمع من أزمة السكن (يحلل كيفيا). –نسبة الأجرة المدفوعة للسكن بالنسبة للنفقات العائلية الأخرى (10%، 20%، 50%).
	الخدمات الطبية	– عدد المستشفيات بالنسبة لعدد المرضى (كاف، إلى حدّ ما، غير كاف). – عدد الأطباء، الصيادلة، أطباء الأسنان، العيون، الجراحة ... إلى عدد السكان وعدد الأطباء بالنسبة لكل 10.000 نسمة (مناسب، إلى حدّ ما، غير مناسب). –التكلفة الكلية للنظام الصحي بالمجتمع. –نسبة العلاج الخاص إلى الحكومي. –مستوى الخدمات بالمستشفيات العامة والخاصة (يحلل كيفيا). –نسبة الوفيات في العمليات الجراحية مقارنة بالمجتمعات الأخرى (متقدمة، متخلفة).
	التعليم	–نسبة الأولاد بين 6-12 الذين يذهبون إلى المدارس (عالية، متوسطة، منخفضة). – عدد المدارس الابتدائية وغرف الصفوف بالنسبة لكل 10.000 طفل (مناسب، إلى حد ما، غير مناسب). – عدد التلاميذ لكل معلم في المدارس الابتدائية (عالية، متوسطة، منخفضة). –النسبة المئوية للأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة بالنسبة لسكان المجتمع. –مدى الاهتمام بالتعليم الجامعي. (هناك اهتمام، ليس هناك اهتمام) –نسبة الطلاب المسجلين في التعليم العالي. – عدد الجامعات والمعاهد. –مدى قرب أو بعد المؤسسات التعليمية عن أماكن سكن الطلبة.
	العمل	–نسبة السكان العاملين لكل جنس. –نسبة البطالة.
	المشاركة الاجتماعية	–مدى مشاركة أفراد المجتمع في المشروعات الخاصة. –نوعية المشروعات التي يرغب السكان في المشاركة فيها. –نسبة الجهود الذاتية إلى الجهود الحكومية في المجتمع.
	التحضر في المجتمع	–مدى سعي المجتمع إلى الاصلاح العمراني وإنشاء مدن جديدة. –مدى توفر الخدمات العامة بالمناطق المستحدثة. –نظام سير السيارات (ازدحام سهولة). –مدى توفر حدائق عامة.

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2011، ص ص 162، 165.

المحور الثاني: طرق التمويل المحلي للبلديات

تحقيق التنمية المحلية في البلدياتيتطلب وفرة الموارد المالية وهو ما يعرف بالتمويل المحلي، والذي يقصد به "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على

مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"[5].

تعد البلدية المسؤولة عن تعبئة مواردها المالية حسب نص المادة 169 من قانون الجماعات المحلية، كما حدد المشرع هذه الموارد في نفس القانون(المادة 170) والمتمثلة في كل من : حصيلة الجباية، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك البلدية، الإعانات والمخصصات، ناتج الهبات والوصايا، القروض، ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية، ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الاشهارية، الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات، إذ يمكن تقسيم هذه الموارد إلى مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية.

أولا: مصادر التمويل الداخلية

تمثل مصادر التمويل الداخلية الموارد المالية الذاتية للبلدية، والتي يقصد بها مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية، التي تختلف في تنوعها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانات المالية والنظام الاقتصادي المتبع[6]، وتتمثل هذه المصادر في الآتي:

أ. الجباية المحلية

الجباية المحلية هي عبارة عن مجموع الضرائب والرسوم المحلية التي تعود إلى البلدية، إذ تمثل الضريبة المحلية كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة؛بينما الرسوم المحلية فيتم تحصيلها مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم.[7] ويمكن تقسيم هذه الضرائب والرسوم إلى نوعين: ضرائب ورسوم مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1. ضرائب ورسوم مباشرة: والتي تتمثل في الآتي:

الضريبة الجزافية الوحيدةIFU : تم تأسيس في النظام الجزافي الضريبة الجزافية الوحيدة والتي تحل محل الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات وتغطي أيضا كل من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة وتطبق بمعدل 5% بالنسبة لأنشطة الانتاج وبيع السلع و12% بالنسبة للأنشطة الأخرى. والجدول التالي يبين توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة.

الرسم على النشاط المهني TAP:هي ضريبة تفرض شهريا أو فصليا على رقم الأعمال المحقق من النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية خارج الرسم على القيمة المضافة بمعدل 2% باستثناء نشاط نقل المحروقات بالأنابيب فمعدله 3%.

الرسم العقاريTF :يؤسس الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية بنسب مختلفة تعود كلية إلى البلدية.

الرسم التطهيري: أو ما يعرف برسم رفع القمامات المنزلية وهو رسم سنوي يؤسس على كل الملكيات المبنية المتواجدة في البلديات التي تشتغل فيها مصالح رفع القمامات المنزلية.[8]

الضريبة على الأملاك:يتشكل وعاء هذه الضريبة من القيمة الصافية في أول يناير من كل سنة لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها كل من:

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

2. ضرائب ورسوم غير مباشرة: والمتمثلة في كل من:

الرسم على الذبائح:هو رسم يفرض على ذبح الحيوانات ويتم حسابه بناءا على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة[9]، ويعود ناتج هذا الرسم كلية للبلدية.

الرسم على القيمة المضافة TVA:تخضع ل TVA عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ويتم انجازها بصفة اعتيادية أو عرضية، وكذا عمليات الاستيراد.[10] كما تختلف العمليات التي تخضع لTVA فمنها ما يخضع وجوبا ومنها ما يخضع اختياريا.[11] ويتم تحصيلها إما بمعدل عادي نسبته 19%؛ أو معدل مخفض نسبته 9%[12].

ويمكن تلخيص حصة البلدية من الضرائب والرسوم المباشرة والغير المباشرة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (02): حصة البلدية من الضرائب والرسوم

الضرائب والرسوم	الضرائب والرسوم المباشرة						الضرائب والرسوم غير المباشرة	
	IFU	TAP		TF	الرسم التطهيري	الضريبة على الأملاك	الرسم على الذبائح	TVA العمليات المحققة في الداخل
		المحروقات	الأنشطة الأخرى					
النسب	%40,25	65,33	%65	%100	%100	%20	%100	%10

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على القوانين الجبائية.

ب. نواتج الأملاك والخدمات التي تؤديها البلدية

تتمثل هذه النواتج في الايرادات الناتجة عن استغلال واستعمال البلدية لأملاكها إما من طرفها وإما من طرف الغير، من خلال كراء ممتلكاتها،بيع المحاصيل الزراعية، حقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق وأماكن التوقف، حقوق وعوائد منح الامتيازات (رخص البناء، استعمال المساحات العامة ...)، وكذا في ايرادات الخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين (الرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة، فحص وختم اللحوم، حقوق التخزين والايداع في المخازن العمومية والصناعية والتجارية...).

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

إن اعتماد البلديات على مصادرها الذاتية قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة نتيجة لعدم كفاية هذه الموارد لتغطية النفقات الضرورية مما يؤدي إلى ضرورة اللجوء إلى مصادر خارجية لتحقيقالتنمية المطلوبة وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أ.الإعانات المالية

وتمثل المساهمات المالية للدولة لتغطية النفقات المحلية، إذ تسعى الدولة من خلالها إلى تعميم الرفاه والرخاء في مختلف الجهات والمناطق لإزالة الفوارق الجهوية والاهتمام بالمناطق النائية، حيث تقدم الدولة إعانات غير مباشرة عن طريق تمويل برامج التجهيز وفق المخططات البلدية للتنمية وإعانات مباشرة مخصصة لقسم التسيير توجه عادة نحو النفقات الاجبارية. بالاضافة لهذه الاعانات يقوم الصندوق المشترك للجماعات المحلية–مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئ سنة 1973 تطبيقا لأحكام المادة 27 من قانون قانون المالية لسنة 1973–)("Fonds Commun des Collectivités Locales"FCCL) بمنح تخصيصات مالية من أجل التخفيف من نقائص النظام الضريبي المحلي وتخفيف الفوارق المالية ما بين الجماعات المحلية.[13]

ب. القروض

تعد القروض من موارد البلدية حيث رخص المشرع الجزائري للبلدية اللجوء إلى القروض لانجاز مشاريع منتجة للمداخيل(المادة 174 من قانون الجماعات المحلية). إذ أنشأ منذ سنة 1964 بنوكا عمومية تقدم قرضا لفائدة الجماعات المحلية، وكان أول بنك قام بهذه المهمة هو صندوق التوفير والاحتياط (CNEP).[14]

ث. الهبات والوصايا

تعتبر الهبات والوصايا من موارد البلديات والتي يكون مصدرها إما حكوميا أو شخصا طبيعيا أو معنويا، وفي حالة ما إذا كانت هذه الهبات والوصايا أجنبية فقبولها يخضع للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية(المادة 171 من قانون الجماعات المحلية)،إلى أن هذا النوع من الموارد لا يشكل نسبة كبيرة من موارد البلديات فهو يعد موردا استثنائيا لا يعتمد عليه في التمويل فهو مورد ظرفي غير منتظم ولا مستقر وغير مقيد في ميزانية البلدية.

المحور الثالث: دراسة مقارنة بين بلديات متفاوتة الحالة الاجتماعية في ولاية الجزائر

لمعرفة انعكاس اعتماد البلديات على الجباية المحلية ستتم دراسة كل من بلدية بني مسوس وبلدية شراقة إذ تم اختيارهما لاختلافهما من حيث المداخيل والحالة الاجتماعية وكذا لكون المعطيات متاحة.

1. **تقديم بلدية بني مسوس وبلدية شراقة:** يلخص الجدول أدناه البطاقة الفنية لكل من بلدية بني مسوس وشراقة.

الجدول رقم (03): تقديم البلديتين

البلدية	الدائرة	الولاية	عدد السكان(حسب احصائيات 2008)	المساحة
بني مسوس	بوزريعة	الجزائر	36 191	7,83 كم^2

شراقة	شراقة	الجزائر	80 824	32 كم^2

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2. مداخيل البلديتين: يلخص الجدول الموالي ايرادات كلا البلديتين.

الجدول رقم (04): مداخيل بلديتي بني مسوس وشراقة

	بلدية بني مسوس	النسبة من مجموع الايرادات	بلدية شراقة	النسبة من مجموع الايرادات
منتوجات الاستغلال	422 220.00	0,13	1 500 000.00	0,07
ناتج الأملاك العمومية	3 050 632.91	0,96	19 753 164.00	0,87
تحصيلات وإعانات	8 907 000.00	2,82	148 981 200.00	6,56
ممنوحات صندوق التضامن البلدي	5 831 000.00	1,84	45 000.00	0,00
ضرائب غير مباشرة	37 161 684.03	11,75	341 633 729.00	15,04
ضرائب مباشرة	260 766 622.68	82,48	1 759 765 908.50	77,47
المجموع	**316 139 159,62**	**%100**	**2 271 679 001,50**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ميزانية التسيير لسنة 2016 لبلديتي بني مسوس وشراقة.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن أغلبية المداخيل متأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لكلتا البلديتين حيث تمثل نسبة المداخيل الجبائية 94,24% بالنسبة لبلدية بني مسوس ونسبة 92,5% بالنسبة لبلدية شراقة وبالتالي فإن البلديات تعتمد في مداخيلها على الجباية المحلية بالدرجة والأولى.غير أنه يلاحظ مدى التفاوت في ايرادات البلديتين والجدول الموالي يلخص نسب ايرادات بلدية بني مسوس بالنسبة لبلدية شراقة فيما يخص مصادر التمويل الداخلي.

الجدول رقم (05): ايرادات بني مسوس بالنسبة لايرادات شراقة

	منتوجات الاستغلال	ناتج الأملاك العمومية	ضرائب غير مباشرة	ضرائب مباشرة
%	%28,15	%15,44	%10,88	%14,82

المصدر: من إعداد الباحثتين.

يلاحظ من الجدول أن ايرادات بني مسوس تمثل نسبة صغيرة تتراوح بين 10% و28 % بالنسبة لايرادات بلدية شراقة. كما أن الايرادات الجبائية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة) لبلدية بني مسوس تمثل 14,18% من الايردات الجبائية لبلدية شراقة، والجدول الموالي يوضح مختلف ايرادات الجباية المحلية للبلديتين.

الجدول رقم (06): ايرادات الجباية المحلية

الايرادات	الضرائب والرسوم	بني مسوس	شراقة
ضرائب غير مباشرة	الرسم على القيمة المضافة	37 161 684.03	333 533 729,00
	رسم الإقامة	00	3 000 000,00
	رسم الحفلات	00	100 000,00
	رسوم أخرى	00	5 000 000,00
مجموع الضرائب غير المباشرة		**37 161 684.03**	**341 633 729.00**
ضرائب مباشرة	الرسم العقاري	1 912 432.80	11 325 753,00
	الرسم على النشاط المهني	230 037 506.81	1 505 829 414,5
	ضرائب على المرتبات والأجور	444.00	00
	الضريبة الجزافية الوحيدة	18 552 541.65	82 308 543,00
	الرسم على الدخل الاجمالي الايجاري	10 263 697.42	160 302 198,00
مجموع الضرائب المباشرة		**260 766 622.68**	**1 759 765 908.50**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ميزانية التسيير لسنة 2016 لبلديتي بني مسوس وشراقة.

من الجدول أعلاه يتبين أن الايرادات الجبائية للبلديتين لا تختلف فهي متأتية من نفس الضرائب والرسوم غير أن بلدية شراقة لها ضرائب مباشرة أخرى والمتمثلة في رسم الإقامة، رسم الحفلات ورسوم أخرى.

3. **مصادر مداخيل البلديتين:** يبين الجدول الموالي مصادر مداخيل كل من بلدية بني مسوس وبلدية شراقة.

الجدول رقم (07): مصادر مداخيل البلديتين

المصادر	بلدية بني مسوس	بلدية شراقة
حقوق المحشر	√	√
تأجير السكنات	√	√
رسوم على الطرق والأماكن والتوقف	√	√
المؤسسات	√	√
الأسواق البلدية	√	√
المحلات التجارية	√	√
السوق المغطى	√	√
الملعب البلدي	X	√
حقوق الحفلات	X	√
حقوق الطرقات	X	√

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على معطيات البلديتين.

من الجدول أعلاه يتبين أن مصادر مداخيل البلديتين لا تختلف اختلافا كثيرا وبالتالي فإن التفاوت في ايرادات البلديتين يعود لعدد الهيئات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المتواجدة في كل بلدية، فبلدية بني مسوس لا تتوفر على عدد المؤسسات التي تتوفر عليها بلدية شراقة كما أن هذه الأخيرة لها أملاك عقارية عديدة خاصة المحلات التجارية على عكس بلدية بني مسوس.

4. **التنمية المحلية في البلديتين**

إنتفاوت الايرادات المالية للبلديتين انعكس على الحالة الاجتماعية لهما وأدى إلى خلق تفاوت في التنمية المحلية فيهما، حيث يلاحظ بالنسبة لبلدية بني مسوس نقص في عدد المدارس والثانويات، مكاتب البريد، بعد أماكن النقل العمومي عن المناطق السكانية، عدم وجود حدائق عامة وكذا ملاعب للشباب مقارنة ببلدية شراقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد غياب المرافق الثقافية، المساحات الخضراء، المكتبات ومرافق التسلية والترفيه بالنسبة للأطفال في كلا البلديتين.

فمن ما سبق، يمكن القول أن للايرادات المالية دور هام في تحقيق التنمية المحلية إلا أن التنظيم يلعب الدور الأهم فتوفر الموارد المالية في غياب التنظيم الجيد والرشادة في الانفاق يؤدي لعدم الوصول إلى التنمية المطلوبة وهو ما يلاحظ في بلدية شراقة إذ رغم وفرة الموارد المالية مقارنة ببلدية بني مسوس إلا أن هناك غياب في المرافق الثقافية والاجتماعية.

ومن خلال الدراسة يمكن تلخيص العلاقة بين الجباية المحلية والتنمية المحلية في الشكل التالي.

الشكل رقم 01: العلاقة بين الجباية المحلية والتنمية المحلية

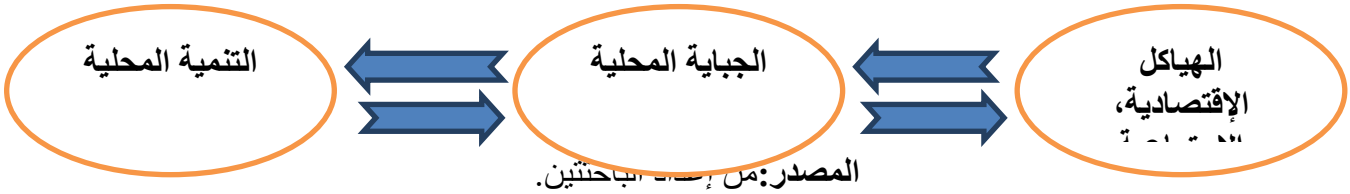

المصدر:من إعداد الباحثتين.

يظهر الشكل أعلاه أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرات الثلاثة (03) فكلما تعددت الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية كلما أدت إلى زيادة الموارد الجبائية وبالتالي تحقيق التنمية المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب التنمية المحلية يؤدي إلى ضعف الموارد الجبائية وبالتالي غياب الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

المحور الرابع: هندرة تحصيل موارد البلديات في المملكة العربية السعودية من خلال برامج تخصيص الأنشطة البلدية (بلدية بريدة نموذجا)

من خلال دراسة بلديتي بني مسوس وشراقة ومقارنة الميزانية التقديرية والميزانية المحققة لوحظ أن هناك مبالغ كبيرة لم تقم البلدية من تحصيلها سواء من الضرائب والرسوم أو من مداخيل ممتلكاتها، وفي هذا المحور سنعرض تجربة السعودية في تحصيل موارد البلديات من خلال تخصيص الأنشطة البلدية.

1. مصادر التمويل المحلي المعتمدة في البلديات السعودية

تعتمد الأجهزة البلدية بالمملكة العربية السعودية (أمانات وبلديات ومجمعات قروية) في تمويل نفقاتها على مصدرين أساسيين هما :

- الإعانات و المخصصات التي تعتمدها الدولة للبلديات
- الإيرادات المباشرة الناتجة من الرسوم التي تتقاضاها البلديات عن بعض الخدمات والعوائد المالية الناتجة عن تأجير العقارات المملوكة للبلدية من أراضٍ أو مبانٍ ومرافق النفع العام وتتكون هذه الإيرادات البلدية المباشرة من أربع مصادر رئيسية هي: رسوم الخدمات البلدية، تأجير العقارات البلدية، المبيعات والغرامات والجزاءات.

وتحقيقا لأهداف التخصيص فقد تم تصنيف الإيرادات البلدية المباشرة إلى ثلاث فئات من حيث توقيت وطبيعة تحصيلها على النحو التالي:

الجدول رقم (08): تصنيف الايرادات البلدية المباشرة

الفئة (أ)	الفئة (ب)	الفئة (ج)
رسوم استخدام الطرق ورسوم نقل ملكية السيارات والدراجات النارية ويتم تحصيلها وضبطها بإدارات المرور وهي خارجة عن نطاق التخصيص في هذا المشروع.	الرسوم والعوائد التي تدفع قبل إعطاء الخدمة وتشتمل على: – رسوم تراخيص البناء – رسوم الكشفية – قيمة تأجير السنة الأولى للعقارات البلدية والتي تدفع عند توقيع العقود. والبلدية لا تواجه مصاعب في تحصيل إيرادات هذه الفئة.	مستحقات البلدية المتوجبة على المكلفين دفعها سنوياً: - تراخيص المحلات التجارية - اللوحات الإعلانية - اللوحات الإرشادية - إيجارات أملاك البلدية بعد السنة الأولى والبلدية تواجه مصاعب كبيرة في إدارة وتحصيل إيرادات هذه الفئة.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: https://www.momra.gov.sa/MinistryPrograms/specific-pro-index.aspx تاريخ الاطلاع 2017/06/10، على 22:30.

2.أهداف البرنامج: تخطط البلدية من تنفيذ هذا البرنامج إلى تحقيق هدفين أساسيين بما ينسجم مع الأهداف العامة المقررة للتخصيص في وزارة البلديات وهما:

- تطوير الأداء العام في البلدية عن طريق : بناء قاعدة المعلومات، هندرة الإجراءات وتحويل مهمة إدارة التحصيل إلى المقاول.
- زيادة إيرادات البلدية: من خلال تحصيل الريع الضائع وفتح فرص استثمارية جديدة.

3. تنفيذ التجربة: لتحقيق الأهداف الموضحة السابقة الذكر فقد تم إعداد نطاق العمل بحيث يتكون من مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: وتتمثل في حصر مصادر الإيرادات البلدية وبناء قاعدة البيانات من واقع الحصر باستخدام نظم إدارة قواعد البيانات الحديثة بالحاسب الآلي وتطوير آليات العمل وإعداد برامج الحاسب الآلي اللازمة.

وتنتهي هذه المرحلة بفترة إنتقالية لمدة ثلاثة أشهر يتم خلالها تدريب الكوادر الفنية للمقاول على ممارسة أعمال التحصيل وذلك بالعمل جنبا إلى جنب مع موظفي البلدية، حيث يجب أن يتوفر على خبرتين أساسيتين هما: خبرة في تقنية المعلومات وأعمال الإحصاء والمسح الميداني وخبرة في إدارة ومتابعة تحصيل الإيرادات .

المرحلة الثانية: شأنُها هو تنفيذ وتطبيق آليات إدارة ومتابعة التحصيل على الواقــع. وقد باشـر المقاول تنفيذ المشروع بتاريخ1421/10/12 هـ.وتشتمل نطاق العمل على:

- جمع البيانات الخاصة بالعقارات والإستثمارات.
- حصر المنشآت والمحلات التجارية والمعلومات الخاصة بها.
- بناء قاعدة بيانات تعتمد على الحاسب الآلي.
- هندرة الإجراءات و تطوير التطبيقات بما يُمكِّن البلدية من استخراج جميع الرخص والإيصالات والإشعارات آليا.
- وضع أساليب جديدة من شانها مساعدة البلدية في تطوير عائداتها وإدارتها و يكون ذلك من خلال الإشراف المباشر والمتابعة اليومية لأعمال التحصيل باستخدام الحاسب الآلي.

بعد مرور عامين على البدء في التجربة بدأت فوائد هذه التجربة تتضح، فقد تحققت زيادات واضحه في التحصيل بلغت 11% في العام الأول للميزانية مقارنة بالعام السابق له وكذلك 22% في العام الثاني للميزانية مقارنة بالعام الأول علماً أن التجربة لم تبلغ مداها الكامل، بالإضافة إلى بناء قاعدة معلومات شاملة ومتكاملة عن النشاطات التجارية فيالمدينة قابلة للتحديث.

4. الصعوبات التي واجهتها التجربة: واجهت المقاول بعض الصعوبات في العمل الميداني نجملها فيما يلي:

- عدم توفر خريطة أساس حديثة للمدينة.
- تردد أصحاب المحلات في إعطاء البيانات للباحثين الميدانيين لأسباب متعدده.
- سرعة التغير في السوق حيث تفتح محلات وتغلق أخرى ويتم تغيير النشاط في أيــام معدودة.

الخاتمة

تعتمد البلديات في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية وإشباع حاجات السكان على التمويل المحلي بصفة عامة والجباية المحلية بصفة خاصة إذ تعد المورد الأساسي لجل البلديات، هذا ما أدى إلى إحداث فارق في الحالة الاجتماعية للبلديات المختلفة على مستوى الوطن الواحد نتيجة الفارق في مداخيل البلديات. ومن جملة التوصيات التي يمكن تقديمها نذكر ما يلي:

- توعية المجتمع المحلي بضرورة مساهمته في التنمية المحلية من خلال الرسوم الواجبة الدفع حيث من خلال مقارنة الميزانية التقديرية لسنة 2016 والميزانية المحققة نلاحظ أن نسبة كبيرة لم تقم بتسديد ما عليها (اجرة الكراء، رسم الاقامة وغيرها)؛
- على البلديات أن تعمل على تعبئة الموارد المالية الضائعة؛

- لابد على الدولة أن تعيد النظر في تمويل البلديات لتتفادى الفارق الذي يحدثه التفاوت في المداخيل بين البلديات؛
- الأخذ بالتجربة السعودية والمتمثلة في تخصيص أنشطة البلدية، حتى تتمكن البلديات من تحصيل مواردها المالية الضائعة.

الهوامش:

---

[1]سمير محمد عبد الوهاب، النظم المحلية العربية: دراسة مقارنة، مجلة الشؤون العربية، العدد 89، 1997، ص ص 12-14.
[2]رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة 1، 2011، ص ص 19-21.
[3]مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986، ص 64.
[4] رشاد أحمد عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره، ص 161.
[5] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010/ 2011، ص31.
[6] خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الادارية المحلية، عمان شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985، ص12.
[7] حياة بن اسماعين ووسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ص 04.
[8]قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2021، المادة 263.
[9]قانون الضرائب غير المباشرة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2021، المواد 446، 448.
[10] قانون الرسم على رقم الأعمال للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2021، المادة 01.
[11]قانون الرسم على رقم الأعمال للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2021، المادة 02.
[12] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016، قانون رقم 16- 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ص 13
[13]سي يوسف أحمد، تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وآفاق، مذكرة ماجيستير في القانون، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص ص98- 99.
[14]شويح عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجيستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، 2011، ص 106.